رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 18 /12/ 2022
تاريخ قبول البحث 5 / 2 / 2023

التحديات غير المنظورة للعمق الاستراتيجي العابر للإقليمية في العراق

The intangible challenges within its strategic depth of the supra- regional aspect for Iraq

أ . د . عمر جمعة عمران
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Prof. Dr. Omar Jumaah Imran
University of Baghdad/College of Political Science
omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ . د . أحمد عدنان كاظم
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Prof. Dr. Ahmed Adnan Kadhim
University of Baghdad/College of Political Science
dr.ahmedkadhim987@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث تحليل اهم التحديات الإقليمية غير الملموسة في العمق الاستراتيجي للعراق ، كما يتناول تعدد مخاطر الفترة الحالية كنتيجة للحروب المعطلة في الشرق الأوسط ، سيما بعد أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي عام 2011 ، وما تلاها من تداعيات لظاهرة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف.

لقد أصبح العراق مركزًا محوريًا داخل الاستراتيجيات العالمية العابرة للحدود ، لاسيما بعد عام 2003 ، اذ شهد تحديات مختلفة غير ملموسة تهدف إلى تمكين آليات مختلفة لمواجهة حالات انعدام الأمن وعدم الاستقرار في العمق الاستراتيجي للجانب فوق الوطني من دول الجوار للعراق. لذلك ، فإن الفترة الأخيرة تتطلب تشخيص وتحليل فوضى الصراعات في الشرق الأوسط بشكل عام طالما أن العراق جزء من تلك التحديات والتداعيات التي أثرت على المستويات الأمنية وإدارة ما بعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

دول العمق الاستراتيجي للعراق في الشرق الأوسط شهدت ضعفًا ملموسًا، بسبب الحروب والصراعات التي تعطلت داخلها ، وتحديداً مع تصاعد تداعيات النزاعات الأهلية وأزمات اللاجئين ، فضلا عن ظاهرة الفساد والفقر وما لحق بالخدمات الصحية من جراء جائحة كورونا.

أن النظام الإقليمي العربي وترابطه ، لا يزال يواجه تحديات عديدة تتعلق بإعادة ترتيب أوضاعه من أجل تقييم التحديات غير الملموسة على مستوى الأزمات الداخلية والخارجية التي اندلعت بالقرب من دول جوار العراق ، من أجل تطوير بديل إقليمي يسود الترتيبات السابقة لحل جميع المشاكل العالقة. لذلك ، حاولت دول جوار العراق الوصول إلى فهم حقيقي للمعادلة الجديدة بسبب المتغيرات فوق الإقليمية التي حدثت على الفور في جميع أنحاء المنطقة دون انتظار أن يكون العراق ضمن دائرة المتضررين وغير المؤثرين ، التي تهدف إليها القوى العظمى والقوى العظمى. لجعل العراق دولة ضعيفة وغير فاعلة ضمن عمق جانبه الاستراتيجي الإقليمي ، في حين أن استغلال الفرص متاح للفترة الحالية التي تمر كتحول نوعي على مستوى التقدم في تمكين آليات مواجهة التحديات القادمة، ولضمان الأمن والاستقرار في عموم المنطقة.

الكلمات المفتاحية : "العراق" ، "العمق الاستراتيجي"، "التحديات" ، "النظام الاقليمي"

Abstract

The research analyzes the most important intangible regional challenges in the strategic depth of Iraq, and deals with the multiplicity of risks in the current period as a result of the crippling wars in the Middle East, especially after the events of the so-called Arab Spring revolutions in 2011, and the subsequent repercussions of the phenomenon of international terrorism and violent extremism. Iraq has become a pivotal center within global cross-border strategies, especially after 2003, as it witnessed various intangible challenges aimed at enabling different mechanisms to confront insecurity and instability in the strategic depth of the supranational side of Iraq's neighboring countries. Therefore, the recent period requires diagnosing and analyzing the chaos of conflicts in the Middle East in general as long as Iraq is part of those challenges and repercussions that affected the security levels and post-management of social and political stability.

The countries of the strategic depth of Iraq in the Middle East have witnessed significant weakness, due to the wars and conflicts that have been disrupted within them, specifically with the escalation of the repercussions of civil conflicts and refugee crises, as well as the phenomenon of corruption and poverty and what has befallen health services as a result of the Corona pandemic.

The Arab regional system and its interdependence still faces many challenges related to rearranging its conditions in order to assess the intangible challenges at the level of internal and external crises that erupted near the neighboring countries of Iraq, in order to develop a regional alternative that prevails over the previous arrangements to solve all outstanding problems. Therefore, the neighboring countries of Iraq tried to reach a real understanding of the new equation due to the supra-regional variables that occurred immediately throughout the region without waiting for Iraq to be within the circle of the affected and ineffective, which the great powers and the great powers aim at. To make Iraq a weak and ineffective state within the depth of its regional strategic side, while exploiting opportunities is available for the current period that is passing as a qualitative shift at the level of progress in enabling mechanisms to confront the upcoming challenges, and to ensure security and stability throughout the region.
Keywords:" Iraq", "strategic depth", "challenges", "regional order"

المقدمة

تعد التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي للعراق من القضايا المهمة التي تتطلب المزيد من التحليل في مقومات تمكين إدارة معادلتي الأمن والاستقرار من منظور العمليات الاستراتيجية المعقّدة التي باتت تحكم فاعلية قدرة كل دولة على تقييم تلك التحديات ، لاسيما وأن دول الجوار الجغرافي الإقليمي للعراق تشهد فراغية غير منتظمة من جرّاء مواجهة التحديات الراهنة التي تشهدها الكثير من مناطق العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما وأن الأخيرة تعاني من تداعيات احتدام الصراع الدولي – الإقليمي حيال استحكام مناطق نفوذ القوى العظمى والكبرى فيها على حدٍ سواء ،يشاركها في ذلك تمحور تمركزي متداخل ضمن تحالفات استراتيجية بينية عابرة للإقليمية (محور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج من جهة، ومحور روسيا – الصين مع تركيا وإيران وما سواها من الدول من جهة أخرى) ، مع الأخذ بالحسبان التطورات الاستراتيجية المرحلية التي بدأت تتبلور عقب التفاهم الأمريكي – التركي لإقامة مناطق آمنة في شمالي شرق سوريا في ظل اشتراطات سحب قوات سوريا الديمقراطية من تلك المناطق منذ البدء بعملية نبع السلام التركية في التاسع من تشريت الأول عام 2019. مما يجعل مسؤولية تحليل معطيات العمق الاستراتيجي ملقاة على عاتق الدولة العراقية وجميع الأطراف الأخرى الفاعلة في المنطقة بعيداً عن التنافسية المفرطة التي قد تزيد من احتمالية المواجهة أو الحروب ،كالتي تجري بالوكالة في كل من سوريا وليبيا واليمن التي باتت تشهد تنافساً وصراعاً ممتداً للمصالح وعابراً للحدود، كما هو الحاصل في سوريا واليمن حالياً ، والعراق أيضاً الذي بات مسرحاً للصراع الأمريكي الإيراني الراهن ، لتبقى مناطق أخرى بعيدة عن العراق مثل جنوبي شرق آسيا و وسطها والممتدة أيضاً إلى شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي لتدور جميعها في حلقة التنافس الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة وتقويض نفوذ كل من الصين وروسيا، فضلاً عن مناطق دول شرقي أوروبا ووسطها التي باتت جزء من التخطيط

الاستراتيجي العالمي للقوى العظمى والكبرى المتنافسة طالما أنها تدخل ضمن مصالحها الاستراتيجية الحيوية حاضراً ومستقبلاً.

لذا فأن المعادلات الاستراتيجية ما فوق الإقليمية معبأة بتصورات ورؤى نظرية وادراكية للمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار مشاريع الواقعية السياسية التي تشهدها تلك المناطق ، فضلاً عن الاشارة إلى آفاق معالجة الأزمات والحروب ومعضلة الأمن غير المستقر ضمن البيئتين الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ، يناظره ضرورة تحليل استعمال الدلالات الاستنتاجية لهذا الفعل الادراكي كونه الأساس في بناء الثقة المفقودة بين الأطراف المتنافسة أو حتى المتصارعة ، من أجل إقناع الآخرين بواقع المحفزات المنشودة التي تنتج بعد تحقيق الأمن المُستدام فيما بعد تمكين إدارة التسويات الدبلوماسية المطروحة على الساحة العربية وما سواها برعاية الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين المتنفذين في منطقة دول الجوار الجغرافي للعراق . من هنا يمكننا أن نشخص الميزة الاستراتيجية في ضرورة توصيل الادراك للتحديات الراهنة بفعالية والتي من المفروض أن تحظى بالمصداقية من الجميع ، وبعيداً عن التشكيك أو التضليل للحقائق على أرض الواقع ، لتكون المحصلة النهائية تظافر مجمل الجهود الدولية والإقليمية من أجل صيرورة سلام مستدام ضامن للاستقرار على مدى المستقبل القريب.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة وتحليل دور العراق في مواجهة تمركز التحديات غير المنظورة في عمقه الاستراتيجي ما فوق الإقليمي، طالما إن إدارة العمليات الاستراتيجية المعقّدة باتت تحكمها فاعلية قدرة كل دولة على توجيه مقومات قوتها الداخلية نحو تذليل الصعوبات الناتجة من تلك التحديات الراهنة في ظل تداعيات احتدام تنافس القوى العظمى والكبرى من أجل تأمين نفوذيتها حيال مناطق مصالحها الحيوية الاستراتيجية ، مما جعل العراق يدخل ضمن اهتمامات الفكر الاستراتيجي الدولي ومقارباته العابرة للحدود الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج العربي للبدء في تمكين نوع من التفاهمات والتسويات العاجلة حيال قضايا الأمن وإدارة الاستقرار داخلياً وخارجياً على مدى المستقبل القريب .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في أن تمركز التحديات غير المنظورة حول عمقه الاستراتيجي جعل من العراق في حلقة مفرغة من الأزمات والمشكلات التي باتت تهدد أمن واستقرار عموم دول جواره الإقليمي ، فضلاً عن إشكاليات عدة أخرى تتعلق بالشكوك وانعدام الثقة بين الأطراف المتنافسة أو حتى المتصارعة في ترتيب أولويات مصالحها حيال بعضها البعض، مع ضرورة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما طبيعة وسائل الإقناع المناسبة للآخرين في ضرورة تمكين معادلات تسوية قضايا الصراع والتوتر في دول المنطقة غير المستقرة؟ وما طبيعة المخرجات الحقيقية التي تدعم وتسند دول العمق الاستراتيجي

للعراق في مجال صيرورة سلام مستدام ضامن للأمن والاستقرار على مستوى إدارة التحديات غير المنظورة المتأتية من الحروب الموازية تارة أو الحروب التي تجري بالوكالة في سوريا وليبيا واليمن تارة أخرى ؟ مع الأخذ بالحسبان الصراع الأمريكي الإيراني الذي يجري على الأرض العراقية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في الثامن أيار عام 2018.

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من ضرورة صيرورة أنماط محددة في مواجهة حالة تمركز التحديات في محيط العمق الاستراتيجي للعراق طالما أنها جزء من معادلتي التنافس والاستقطاب الشديدتين الذي تمارسه القوى الكبرى الصاعدة غير الطرفية (روسيا ،الصين ،تركيا ،إيران ،والسعودية وما سواها من الدول) حيال القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، للبدء في عملية هندسة أنماط محددة من العلاقات البينية المُسيطر عليها لتجاوز محنة هاتين المعادلتين المتمركزتين في محاور علاقات بينية فوضوية غير مستقرة ماتزال تواجه مخاطر تداعيات ظاهرتي الإرهاب الدولي والتطرف العنيف المصاحب لهما ، لتتطور مجريات الأحداث نحو أوضاعٍ أكثر تعقيداً من سابقاتها ، لا سيما بعد أحداث ما عرف بما يعرف بثورات الربيع العربي بعد عام 2011 ، وتنامي مشاريع التغيير والتسويات السياسية المُراد تطبيقها على نموذج فوضى الحروب والصراعات المحتدمة في الشرق الأوسط أصلاً. في الوقت الذي يتعرّض فيه العراق لاستنزاف في قدراته المادية والبشرية والعسكرية وما سواها، مما جعل دول عمقه الاستراتيجي أمام اختبار حقيقي على صعيد مواجهة التحديات غير المنظورة التي تظهر بين الحين والآخر.

منهجية البحث : استندت منهجية البحث إلى توظيف ثلاثة مناهج بحثية رئيسية منها منهج التحليلي للنظام الدولي لمعرفة دور القوى العظمى والكبرى في صياغة أوضاع دول العمق الاستراتيجي للعراق أولاً، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لدراسة طبيعة تعاطي تلك القوى مع أنواع التحديات المؤثرة في مستقبل استقراره الأمني والسياسي والاستراتيجي ، لاسيما في ظل التحولات الحاصلة في عموم منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن ثانياً، فضلاً عن الاعتماد على المنهج النسقي كونه أحد المناهج الحديثة في دراسة وتحليل تلك التحديات المؤثرة في إدراك الخيارات المُتاحة أمام دول العمق الاستراتيجي للعراق بأكمله ثالثاً .

هيكلية البحث : تضمن البحث مقدمة ومبحثين لكل مبحث مطلبين ، وخاتمة واستنتاجات.

المبحث الأول: فوضوية المجتمع الدولي وأثره في التحديات غير المنظورة

يمكننا أن نوصف المجتمع الدولي الراهن بالمجتمع الفوضوي الذي تسوده الصراعات والأزمات المتوالية من دون أن نلحظ أي وسائل ضامنة للاستقرار في ديناميكيات التفاعلات فوق الإقليمية التي باتت تتحرك بتباينات المصالح وتناقضاتها ؛ بسبب خشية وحذر القوى الإقليمية الصاعدة (إيران ، تركيا ، السعودية ،الإمارات العربية المتحدة وما سواها) من عدم جدوى وفاعلية المتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى السياسة الدولية في ضبط استقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً ، لا سيما منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة في عام 2011 والتي جاءت لتنذر تدشين مرحلة جديدة من التنافسية المحتدمة عبر التدخل بصراعات إقليمية مُمتدة من الصعب التحكم بإدارة أسباب صيرورتها نظراً لتعدد أطرافها (الحروب التي تُدار بالوكالة) . إذ تتشكل في إطار الأخيرة متبنيات إدراكية للأطر الاستراتيجية الجديدة من بُعد تنافسي ، لضمان ديمومة بقاءها على خط المواجهة ؛ ناهيك عن تنامي مستويات انعدام الثقة بالآخر والتشكيك في نوايا الفاعلين الإقليميين والدوليين على حدٍ سواء (رؤية كينيث أولمان من المُحافظين الجُدد) ، مما جعل هذه الرؤية تنحصر حول إعادة التقييم في قضايا الأمن الراهنة التي سوف لن تكون في طريقها نحو التحسن ، وإنما بقاء فواعل القوى ما فوق الإقليمية في حالة صراع وتنافس وبدعم القوى الكبرى الصاعدة نفسها ، مع تزايد حدة وشدة الأخيرة عقب جائحة كورونا عام 2020، مع الأخذ بالحسبان تحديات الأمن الدولي غير المنظورة بعد قيام روسيا بغزو أوكرانيا في الشرق الأوروبي منذ الحادي والعشرين من نيسان عام 2022 ،والبدء في مرحلة تحدي روسي جديد للغرب الأوروبي عقب تمدد حلف شمالي الأطلسي بجوار عمقه الجيو – استراتيجي ، والتي دون شك ستغير معادلة إدارة الحروب والنزاعات في المرحلة القادمة ، لتلقي بضلالها على الكثير من المناطق الاستراتيجية في العالم، لا سيما تلك المناطق الواقعة ضمن تخوم نفوذ القوى الدولية العظمى والكبرى والاقليمية على حد سواء .

من هنا يمكننا القول إن واقع البيئة الإقليمية لدول الجوار الجغرافي للعراق سيكون من الصعب السيطرة على تحالفاته الراهنة التي تنذر بحدوث تحولات مُضافة غير مسيطر عليها ، فضلاً عن ظهور بوادر صيرورة مقومات بيئة إقليمية جديدة مغايرة هي الأقرب لمصالح الأقوياء ؛ ولكن مع الأخذ بالحسبان صيرورة تفاعلات ما فوق إقليمية تسعى نحو تخطي الحدود المسموح لها في الحركة وبالقدر الذي تتطابق فيه مع مصالح القوى الدولية العظمى مجدداً . بمعنى إن النظام الإقليمي الفرعي في الشرق الأوسط سيكون عرضة لتحولات عدة جميعها ستكون ضمن تحالفات سياسية – أمنية متباينة تقودها إيران وتركيا من جانب ، يناظرها تحالفات خليجية تجري بتفاهمات من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وما سواها تحت رعاية الولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر ، وبين هذا وذاك احتمالات عدة تتأرجح ما بين أزمات ومشكلات مُضافة باتت الأطراف الإقليمية طرفاً فيها سواء بشكل مباشر أم غير

مباشر ، فضلاً عن محاولة جميع الأطراف في استحكام نفوذها بإدارة نوع جديد من الصراعات (الحروب الموازية أو ما تعرف بالحروب الهجينة) التي تُعّد جزءًا من أنماط الحروب بالوكالة التي سادت في مرحلة سابقة خلال الحرب الباردة ولكنها تختلف في تفاصيل إدارتها الشيء الكثير.

المطلب الأول: إدراك الخيارات المُتاحة أمام دول العمق الاستراتيجي للعراق

تكمن الخيارات المُتاحة أمام دول العمق الاستراتيجي للعراق في تداعيات سياسات المحاور الإقليمية ومضامين الاستقطاب الدولي وحتى الإقليمي شديدة التمركز والحاصلة في محيط تخوم عموم دول المنطقة بأكملها ، على أمل حماية مصالحها أو تأمين نفوذها حتى وإن كان على حساب استقرار تلك الدولة أو ما سواها من الدول (التسويات السياسية المطروحة من خارج الحدود) . بمعنى أننا أمام تحديات عدة تكمن في صيرورة مشاريع علاقات إقليمية بديلة غير متباينة وربما ستكون ضمن خطط استراتيجية لإدارة جو بايدن الجديدة التي ستحاول إعادة تقييم ما فعلته الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب ، ومن أبرزها إعادة احياء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرمي إلى ترتيب توازنات المنطقة من جديد وعلى أساس المعادلة الصفرية التي تلحق الضرر والخسائر بجميع أطراف اللعبة السياسية في عموم العلاقات الإقليمية البينية ، ومن ثم البدء في تسويات لاحقة تكون الأقرب لما جرى طرحه ضمن ما يعرف بصفقة القرن التي حاولت إدارة ترامب السابقة أن تروج لها وتسوّقها اعلامياً لها حيال حلفائها وخصومها أم منافسيها التقليدين والجُدُد على حدٍ سواء.

أما تحليل خيارات المرحلة الراهنة في عموم دول منطقة الجوار الجغرافي للعراق سيكون ضمن أولويات الفهم والادراك الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية الكبرى الصاعدة التي تنشد إحداث حالة من التوازن في إدارة ملفات وأزمات المنطقة لصالحها ،طالما أنها ترمي إلى تأمين مصالحها الآنية وفقاً لمعادلة إضعاف المنافسين والتحرك نحو تمكين حالة التحكم على أرض الواقع من خلال ايجاد الأدوات والوسائل الفاعلة في إدارة الصراعات (دور روسيا وإيران وتركيا في جينيف والاستانة وسوتشي وما سواها من أجل تسوية الصراع في سوريا) ، يقابله دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي حيال الصراع في اليمن وليبيا وما سواها من الدول (التي تجري برعاية الأمم المتحدة وجهود مبعوثيها الدوليين) ، وصولاً إلى شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي ،لا سيما وأن الأولويات الاستراتيجية لإدارة جو بايدن الجديدة ستركز على ادراك ضرورة احتواء الصين ومن ثم روسيا وإيران ،لاسيما وأنها تركز على الأولى والثانية طالما أنهما باتتا تقلقهما في الكثير من الملفات والقضايا ومنها الأمن والطاقة والاقتصاد وما سواها في ظل تحديات وتداعيات جائحة كورونا التي الحق الضرر الكبير بالاقتصاد الأمريكي الراهن، ومحاولات الصين في بلوغ معدل النمو الاجمالي للناتج المحلي الطبيعي الذي حققته في عام 2019 الذي يقارب 6 – 6,5 %). لا سيما وإن إدارة بايدن ستؤكد على تبني استراتيجية الحزم ضد الصين وما

سواها ، وهذا ما يعمل عليه فريق العمل المشترك الذي جرى تشكيله في داخل وزارة الدفاع الأمريكية من أجل تطوير تلك الاستراتيجية الاحتوائية الجديدة. بمعنى أن الأخيرة تروم استثمار الفرص من جرّاء التقارب الصيني – الروسي كونه وسيلة أساسية في إعادة تشكيل القواعد والمعايير الدولية التي تشكلّت منذ ثلاث عقود مضت ، بمعنى صيرورة قواعد عمل جديدة تحاول أن تعيد القيادة والزعامة للولايات المتحدة في المرحلة القادمة وهذا ما تبغيه إدارة جو بايدن الجديدة كي يفسح المجال لها في التحرك بحرية على وفق خيارات وبدائل جديدة وليست كالقديمة التي استنفذتها منذ مدة قليلة (الحروب التكنولوجية والتجارية).

المطلب الثاني: تباين التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي للعراق:

بدأت التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي للعراق تؤثر بشكل كبير في مستقبل منطقة الشرق الأوسط وما سواها، كونها تحديات باتت تتشابك فيها المدركات والشكوك في نوايا الآخر ومصالح القوى ما فوق الإقليمية التي بدأت هي الأخرى تتقدم خطوات ملحوظة في تأزيم المشكلات والأوضاع، ناهيك عن تناقض السياسات الاستراتيجية في تعاطيها مع أخطر ملفات وقضايا المنطقة ،لا سيما الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل تباين الرؤى واختلاف الإرادات التي تروم إرساء أسس السلام والاستقرار في داخل دول الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام 2011 [1] . من هنا جاءت تأكيدات وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو في الثامن والعشرين من آذار عام 2019 بأن خطة السلام في الشرق الأوسط التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على التخلي عن المعايير القديمة التي تتعلق بقضايا القدس والمستوطنات ؛ بسبب فشل المقاربة القديمة وفقاً للرؤية الأمريكية الراهنة [2] . وبقدر تعلق الأمر بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي فهناك جملة التحديات غير المنظورة التي يكتنفها الغموض والمقاصد ذات الدلالات بعيدة الأمد والتي يمكن أن نشخصها في الآتي [3] :

1 – وضع الشعب الفلسطيني أمام تحدي كبير يتمثل في حالة انعدام القدرة على الاختيار بين البدائل المطروحة أمامه.

2 – تمرير خطة ما عرف بصفقة القرن من جانب بعض الأطراف العربية استناداً إلى فكرة التفاوض غير السياسي الغامض.

3 – الاعتماد على المحفزات المالية في تمرير الخطة كوسيلة للضغط على الفلسطينيين من أجل القبول والرضا بها.

4 – استمرار إسرائيل في مساعيها بتنفيذ المستوطنات وتهويد القدس ومعالجة مشكلتي المياه والأغوار الشمالية مع الاستمرار في نزع سلاح قطاع غزة ، وإعطاء الحق للفلسطينيين في إدارة بلديات ضمن معازل وضعت لهذا الغرض تحت ما يعرف تشكيل الدولة الفلسطينية.

5 – قصور فهم العالم العربي لأبعاد صفقة القرن مستقبلاً في إدراك مخاطر وكارثة تلك الصفقة وتداعياتها على المنطقة عموماً.

لا سيما وأن الدول الكبرى الصاعدة ما فوق الإقليمية مثل روسيا والصين وما سواها من الدول باتت تدرك مع حلفائها الإقليميين عدم جدوى تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط دولي محايد في قضايا الصراع الحالية ومنها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولا بُدّ من تحالفات سياسية وأمنية جديدة يجري ترتيبها على وفق مصالح دول المنطقة حصراً . أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الأخرى تمتلك مشروعاً استراتيجياً في المنطقة والذي يتمثل في استكمال فرض هيمنتها للتحكم بالشرق الأوسط بأكمله ،من خلال استحكام هذا النوع من الهيمنة بمشروع فكري – قيمي تسعى فيه إلى فرض رؤى جديدة مُضافة مع بقاء حالتي الصراع والتوتر مستمرتين باتجاه التصاقهما بأهداف أمريكية حيوية لا تنفك أن تكون مصدر انعدام الاستقرار في عموم المنطقة طالما أن الولايات المتحدة تروم حماية مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية وحتى العسكرية في ظل ضمان الحفاظ على أمن حلفائها التقليديين حاضراً ومستقبلاً [4] .

من هنا وصف العالم النرويجي جير لندستاد (Geir Lundestad) النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة ،بأنه عالم جزئي تجري فيه الدعوة إلى تحقيق الإمبراطورية كما حصل في عهد بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر مع أنها كانت مصنّفة بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، وتصنّف ثالثاً مرة ثانية بعد روسيا وفرنسا من حيث الانفاق العسكري آنذاك (وحتى في أوج قوتها عام 1870)؛ والسبب في ذلك رجحان قوتها البحرية على ما سواها من دون أن تتفوق على الأخريات في المجالات غير البحرية ، والشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945 التي باتت قوتها العسكرية والسياسية يقيدها التنافس السوفيتي الحاصل في مرحلة الحرب الباردة وكما وصفها هنري كيسنجر بالنظام العالمي الأمريكي لأقل من نصف العالم [5] . لذا جاءت رؤية أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) لتوصيفه بالنظام العالمي الذي يرتكز على الإقليمية والخيارات المتعددة ،لنكون أمام مفاهيم عدة ستكون بديلة عن السعي نحو استحكام مقومات الهيمنة التقليدية التي سادت في مرحلة سابقة [6]. وهذا ما يمكن أن نطلق عليه وفقاً لرأي الباحث بالتباينات ما فوق الإقليمية التي ستطرح خيارات جديدة من الصعب تجاوز مضامينها طالما أن القوى الكبرى الصاعدة دولياً وإقليماً مثل روسيا وإيران وتركيا وما سواها ستكون الحاضرة في أي تسوية للمشكلات والأزمات التي تمر بها عموم دول الجوار الجغرافي للعراق.

كما أن تصاعد نفوذ بعض القوى الإقليمية في المنطقة باتت مسألة طبيعية طالما أن البيئة السياسية للشرق الأوسط ما تزال تشهد انعداماً للاستقرار ،لاسيما في علاقات الدول الكبرى المؤثرة فيها ،من هنا نلحظ تنامي النفوذ الإيراني على سبيل المثال لا الحصر نتيجة للطموح الذاتي في أن تؤدي دوراً إقليمياً مؤثراً ومن ثم تتحول إلى شريك دبلوماسي من خلال استثمار مقومات القوة الكامنة فيها (احتياطيات النفط والغاز على الرغم من استراتيجية الضغط القصوى التي تنفذها الإدارة الأمريكية من طريق التشديد في فرض العقوبات الاقتصادية عليها) ، فضلاً عن السعي من أجل ايجاد منطقة أكبر للتأثير والنفوذ الإيراني لتكون قريبة الشبه من المفهوم الروسي الشريك الاستراتيجي معها عبر ما يسمى بالمجال القريب ضمن تخوم عمقها الاستراتيجي المُمتد [7] .

أما تركيا فتراها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الفاعلة التي تروم في أن تؤدي دوراً جيو – استراتيجياً محورياً في منطقتي الشرق الأوسط وحتى البلقان بفضل فاعلية حركتها في المجالين السياسي والاقتصادي ،لتتحول تركيا وفقاً للرؤية الأمريكية إلى دولة ذات فعل محوري جيوبوليتيكي يمكن التعويل عليه في ايجاد معادلة عسكرية جديدة محورها تركيا للسيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً إلى الخليج العربي [8] . على الرغم من توتر العلاقات الأمريكية التركية في بعض مراحلها سيما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي منذ عام 2011 ؛ ولكن المرحلة الراهنة تقتضي البدء بترتيب ملفات قضايا عموم دول العمق الاستراتيجي للعراق ، من هنا جاء القرار الأمريكي في العشرين من كانون الأول عام 2018 لترتيب الأوضاع مع تركيا ، من أجل البدء في الانسحاب التكتيكي من سوريا وافغانستان بعد التنسيق العسكري والاستراتيجي مع تركيا وعلى مراحل محددة متفق عليها مسبقاً . لا سيما وإن قرار الانسحاب قد وقعه وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس ماتيس تنفيذاً لقرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ، ولكن مع إعلان تخليه عن إدارة وزارة الدفاع وقتئذ ؛ بسبب الاختلاف والخلاف في الرؤى الاستراتيجية مع الرئيس آنذاك ،ولكن طبيعة توتر واقع الأحداث في عموم منطقة الشرق الأوسط قد دفع بالولايات المتحدة إلى أن تتجنب إنفاق المزيد من الأموال والتجهيزات العسكرية التي باتت ترهق ميزانية الدفاع الأمريكية حالياً.

وعلى هذا الأساس عملت الولايات المتحدة من أجل تعظيم قوة إسرائيل في المنطقة كمحاولة لدمجها في المنطقة وإدخالها في المثلث السعودي الإماراتي استناداً إلى مبدأ استراتيجي يؤكد على أن كلٍّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لديهما القدرة على انفاق المال كوسيلة لتعزيز مخرجات هذه الاستراتيجية ، بمعنى أن المحصلة النهائية تروم إضعاف النفوذ الإيراني وما سواها ، طالما أنها تشكل مع القوى الصاعدة الأخرى ما فوق الإقليمية تهديداً مقلقاً لأمن المنطقة بأكملها. وبهذا ستكون للولايات المتحدة اليد العليا مع حلفائها التقليديين وحتى الجُدُد في رسم ملامح مستقبل المنطقة

التي باتت تُعد العمق الاستراتيجي للعراق ؛ بسبب الخشية من تنامي هذه القوة التي تمتلكها إيران إقليمياً والذي يقع ضمن تخوم الخواصر الحرجة لإسرائيل، مع الأخذ بالحسبان تعاظم نفوذ روسيا بفضل تواجدها في سوريا والشرق الأوسط كوسيلة للتمركز والوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء اللاذقية ، والتي تُعد بمجملها ضمن تخوم مناطق العمق الاستراتيجي المُمتدة للعراق [9].

المبحث الثاني: مسؤليات الدول الإقليمية غير الطرفية في العمق الاستراتيجي للعراق

لم تعد دول العمق الاستراتيجي للعراق مثل تركيا وإيران والسعودية وما سواها من الدول مُصنّفة ضمن الدول الطرفية غير المؤثرة من جرّاء ضغط الأوضاع والتحولات المتسارعة في الشرق الأوسط ،مما لا يدع مجالاً للشك في أن تؤدي هذه الدول دوراً محورياً في قضايا الصراع والتعاون الحاصلة في أخطر ملفات الشرق الأوسط (الحرب في سوريا ،الحرب في اليمن ،صراع النفوذ الإقليمي والدولي في ليبيا ،الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التطبيع الخليجي العلني مع إسرائيل حالياً) . إذ تكمن إدارة العلاقات البينية بين هذه الدول غير الطرفية في كيفية مواجهة التحديات الاستراتيجية داخل مناطق نفوذ مصالحها ؟مع الأخذ بالحسبان العامل الأمريكي المؤثر في إدارة عموم قضايا المنطقة ،لاسيما بعد مجيء إدارة جو بايدن التي ستحاول أن تعيد القيادة الأمريكية على وفق معادلة جديدة تستند إلى قوة النموذج وليس العكس ، مما يعكس دورها المستقبلي في رسم ملامح استراتيجية جديدة من شأنها أن تجعل دول العمق الاستراتيجي للعراق دولاً ضعيفة وهشة ومجزأة حتى ولو بشكل غير فعلي وعملي على مدى المستقبل القريب (تقييد الأدوار الاستراتيجية للدول غير الطرفية في المنطقة).

أما أبعاد مقدمات التنافسية ما فوق الإقليمية فنراها تبلورت منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي سيما بعد تسريب وثيقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي التي حملت عنوان (التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط) ، من أجل المُضي بتشكيل تكتل إقليمي واسع يضم دول المشرق العربي بالتعاون مع تركيا وإسرائيل ، وكما اقترحه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبيغنيو بريجنسكي) وقتئذ ، للاتفاق على صيغة تكاملية محددة للمسئوليات وعلى شاكلة ما حصل في منظمة الأمن والتعاون الأوربي التي تأسست منذ عام 1975، والشيء نفسه حدث حينما طرح الفكرة نفسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أيضاً (هنري كيسنجر) بعد احتلال العراق في العام 2003 ، ولغاية محددة مفادها درء حدوث أي فراغ سياسي في منطقة الشرق الأوسط ، ولمنع أي دولة في أن يكون لها التأثير المباشر في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً [10] . مع الأخذ بالحسبان التحولات السياسية التي أحدثتها العولمة على الصعيد الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي والتي أجرت تغيراً ملحوظاً في مفهوم سيادة الدولة التي باتت توصف بنسبية السيادة ،كونها تأثرت بشروط العولمة الجديدة التي فرضت حالة من التداخل في إدارة مسئوليات العلاقات الاقتصادية والثقافية وما سواها ، وانتجت

بيئة سياسية دولية تعمل بتنافسية شديدة عابرة للحدود من أجل تأمين المصالح ، فضلاً عن دخول مفاهيم جديدة في عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية لتكون جزءاً من حقوق الشعوب في طلب الحماية الأممية في حالة قمع سلطات أي دولة لمواطنيها ورعاياها [11] .

المطلب الأول: تمركز القوى الكبرى في تخوم العمق الاستراتيجي للعراق:

تشهد دول العمق الاستراتيجي للعراق تمركزاً غير مسبوق في قضايا محددة من أجل استثمار تغيرات وتحولات ما بعد ما عرف بأحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 ،إذ نرى هذا التمركز في إدارة بعض ملفاته (كما هو الحاصل في التدخل الروسي في سوريا منذ عام 2015، ودور كل من إيران وتركيا في تحديد اتجاهات حل مشكلة الحروب المشتعلة في اليمن وليبيا وما سواها كُلٍّ حسب دوره في تلك الدول) ، لتبرز أمامنا رؤية القيادة الروسية التي لا تروم انتهاء موجة الربيع العربي بظهور قوى إسلامية أكثر راديكالية وتطرف (الاسلام فوبيا والخشية من تداعيات تنامي التيارات الأصولية المتشددة) ؛ طالما أن الأخيرة تبغي خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تنتج هذا النوع من الجماعات الإرهابية ،لا سيما وإن روسيا تخشى وصول هذه التنظيمات المتطرفة إلى قرب حدودها المشتركة المطلّة على مناطق القوقاز وآسيا الوسطى ، مع الأخذ بالحسبان نسبة عدد المسلمين المنتشرين في تلك المناطق وهذا ما يستدعي التحرك الاستراتيجي المسبق من أجل درء المخاطر المتوقعة حيال ظهور موجات جديدة من الصراع في تلك المناطق [12] . ناهيك عن توسع حلف شمالي الأطلسي حيال حدود العمق الاستراتيجي الروسي ، والذي سبّب في قيام روسيا بغزو اوكرانيا في نيسان عام 2022 ، من أجل إدارة المخاطر الأمنية الدولية التي سترسم ملامح العلاقات البينية القادمة في ظل حساب كلفة الحرب وتداعياتها على الاقتصاد العالمي (ارتفاع اسعار الطاقة والغذاء) .

ومن ناحية أخرى حجزت الصين كقوة كبرى صاعدة موقعاً تنافسياً في التمركز ضمن تخوم دول العمق الاستراتيجي للمنطقة من طريق استثمار ما تحمله من إرث سياسي ودبلوماسي وعلاقات متوازنة مع جميع دول المنطقة ، مما أضاف بُعداً استراتيجياً جديداً يلوح في الأفق (مبادرة حزام واحد طريق واحد أو ما يعرف بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ، واستراتيجية تطوير طريق الحرير الراهن)؛ بسبب دور الصين في عملية بناء السلام الراهنة مشفوعاً بدورها التكميلي في تطويع قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية حيال دول العمق الاستراتيجي للمنطقة، لإقناع الآخرين بأن الشرق الأوسط سيكون الساحة التي تقاس فيه حقائق التأثير الدولي خلال المرحلة القادمة ،وبين هذا وذاك تعمل الصين على استثمار مزايا علاقاتها مع إسرائيل في إطار التعاون معه منذ مؤتمر الدار البيضاء عام 1994، لاسيما في المجال التكنولوجي مع مضاعفة الزيارات الرسمية مع إسرائيل والتي انتجت العديد من الاتفاقات في مجال نقل التكنولوجيا التي تحتاجها الصين بعد تشكيل اللجنة الصينية – الإسرائيلية

المشتركة ،من أجل التخلص من الاحتكار الياباني ولتقوية قوتها التنافسية حيال روسيا وما سواها من الدول التي تروم ترسيخ آفاق التعاون الاستراتيجي في جميع المجالات. فضلاً عن رغبة الصين في تحقيق مكاسب مُضافة من هذا التعاون الذي تحكمه معادلة زيادة قدرتها على مواجهة المسلمون الذين يستقرون في غربي الصين تارة ، وتنامي الأهداف الإسرائيلية حيال الصين للتأثير عليها في ضبط توريدها للأسلحة لدول الشرق الأوسط تارة أخرى ، وبالمحصلة النهائية إرغام الصين على إيقاف تصدير التقنية النووية إلى إيران في الوقت الذي تفكر فيه إسرائيل بوضع سياسات جديدة تكون أكثر تأثيراً في الدول العربية أفضل من التفكير في توريد المنطقة بالأسلحة المتطورة ، من أجل احتواءها وربما إضعاف دورها حيال قضايا المنطقة ومنها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي [13]. من هنا باتت آفاق التعاون الصيني مع عموم دول العمق الاستراتيجي للعراق مشرعة وتحتل حيز كبير في مدركها الاستراتيجي على أمل أن تكون سوقاً اقتصادياً واعدة ومجالاً مهماً للاستثمار ، وصولاً إلى غاية أكبر ألا وهي توسعة مجالات التعاون لتشمل الصناعة والتجارة وما سواها من مزايا تعود بالنفع والتأثير على مكانتها كقوة كبرى صاعدة ، مع استثمار الفرص المتاحة لها في تقوية مجالات التعاون من طريق الخيارات التي طرحتها في تنافسيتها للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا. وهذا ما جرى التأكيد عليه في قمة قادة مجموعة العشرين التي عقدت في آذار عام 2020 التي كانت تروم إلى تعزيز التعاون الدولي وحتى الإقليمي في مجالات مكافحة جائحة كورونا ؛ ولكن بقدر تعلق الأمر بتداعيات كل ذلك على أطر العلاقات البينية للدول ، فأن العالم ما يزال يشهد تحولاً كبيراً غير مسبوق في ظل تصاعد الحمائية العابرة للإقليمية وتمركز الأحادية في محاور محددة لديمومة النظام القطبي الراهن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالمقابل نرى رياح معاكسة للعولمة الجديدة واضطرابات مستمرة للأوضاع الدولية وحتى الإقليمية في الكثير من مناطق التنافس العالمية التي تشهد ركوداً اقتصادياً يرافقه حالة من الانكماش مما يفرض تداعيات خطيرة على الرفاهية الاجتماعية والمعيشية التي باتت تحت ضغوط الإغلاق القسري وحالة القصور في منظومة الحوكمة العالمية التي تتطلب المعالجة في مرحلة ما بعد الجائحة [14]. ومجمل تلك التحديات التي تواجه الكثير من دول العالم ستكون حاضرة ضمن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تجري برعاية الأمم المتحدة والمعتمدة منذ عام 2015 ، من أجل مكافحة الفقر والمرض وتحقيق الأمن والسلام في الكثير من دول العالم التي عانت وما تزال تعاني من هذه المشكلات والأزمات المؤثرة في حياة ومعيشة الشعوب كافة.

المطلب الثاني: إدراك مخاطر فوضى تمركز التحديدات في العمق الاستراتيجي للعراق:

باتت عملية إدراك مخاطر فوضى تمركز التحديات في العمق الاستراتيجي للعراق من المسلّمات البديهية التي تتطلب التحليل للخروج من حيز الفراغية التي تدور حول الصراع والتنافس بين المنافسين والخصوم التقليديين والجُدُ على حدٍ سواء ، وبين هذا وذاك تحولات جيو– استراتيجية ما زالت في طور التشكيل في بُنية النظام الدولي الراهن ، إذ يبقى التنافس في محيط تخوم العمق الاستراتيجي للعراق يقع ضمن حيز اهتمام وإدراك المختصين الاستراتيجيين المهتمين بشأن قيادة مركز منظومة الأمن العالمية خلال السنوات القادمة وهذا ما عملت عليه إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب والإدارة الحالية بقيادة جو بايدن لتفادي الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت في عهد الرئيس الأسبق باراك اوباما حينما جرى التركيز على مدرك القيادة العالمية من الخلف بالاعتماد على حلفاء استراتيجيين محددين في مناطق العمق الاستراتيجي الحيوية للشرق الأوسط وما سواها. كما إن تزايد معدلات التنافس والصراع بين القوى الكبرى والعظمى حيال مناطق النفوذ في تخوم العمق الاستراتيجي للعراق بات واضحٌ جداً، لاسيما بعد فشل دول المنطقة من درء مخاطر اشتعال الحروب فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر جرى تحديد حروباً عدة تستعمل فيها القوات المسلحة بشكل واسع وبمعدل (7) دول من (16) دولة منذ عام 2016، مع الأخذ بالحسبان أن هذه الحروب تجري على أراضيها وجميعها من نتاجات تداعيات ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 [15] ، على الرغم من محاولات هذه الدول في الخروج من وتيرة الصراعات والتنافسية شديدة التمركز في العمق الاستراتيجي للمنطقة عموماً ،كما هو الحاصل في العراق وما سواها من الدول ؛ بسبب الصراع الأمريكي الإيراني الراهن المحتدم بعد حادثة المطار التي أودت بحياة كل من نائب رئيس هيأة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس وقائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في الثالث من كانون الثاني عام 2020.

مع الأخذ بالحسبان الصراع الأمريكي الإيراني الذي يجري على الأرض العراقية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في الثامن أيار عام 2018 الذي اعلنته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب التي لم ترضَ عن بنود وتفاصيل هذا الاتفاق بالمطلق ، ناهيك عن اجماع الكونغرس الأمريكي بشأن تحجيم جميع قدرات إيران النووية قبل البدء في إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي المبرم منذ عام 2015 ، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي جو بايدن كان المشرف على إبرامه ضمن ما عرف مجموعة (5+1) برعاية الأمم المتحدة حينما كان نائب للرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما ،لاسيما وإن إدارة الرئيس بايدن الجديدة تروم إدخال ملفي الصواريخ الباليستية وتحجيم دور إيران ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط ضمن مفاوضات البرنامج النووي أيضاً [16]. مع الأخذ بالحسبان جولات التفاوض الدبلوماسية بشأن ملف البرنامج النووي الايراني التي بدأت في فيينا منذ نهاية عام 2021 ، على أمل

إعادة الصياغة لبنوده بشروط جديدة تفرض تحت وطأة سياسة الضغط القصوى التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران منذ مدة .

من هنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفكر بحجم إخفاقاتها السابقة واللاحقة في المنطقة ، لا سيما وأن تدخلاتها المباشرة في قضايا الصراع الحاصلة في المنطقة منذ مدة ليست بالقصيرة جعلها تدرك طبيعة التحديات الراهنة وحقيقة تأخر الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية المرجوة ؛ ناهيك عن تزايد كراهية شعوب المنطقة لسياسات الولايات المتحدة التي انتجت المزيد من الحروب ذات الطابع المذهبي ،مع الأخذ بالحسبان عدم الوصول إلى تحول ديمقراطي حقيقي بسبب تنامي أزمات دول المنطقة على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً ؛ فضلاً عن اصرار القوى الكبرى الدولية والإقليمية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية (روسيا ،الصين ،إيران ،تركيا وما سواها من الدول) لفرض معادلة جديدة في فك الارتباط بالعلاقة الطردية بين منظومات الأمن والاستقرار وبناء السلام في مجتمعات دول الشرق الأوسط حصراً . في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة ترسل الرسائل القوية لدول الخليج العربي ، من أجل الاعتماد على أنفسهم في تحقيق مصالح وأمن دولها في منطقة الشرق الأوسط التي باتت غارقة في آتون الصراعات غير المحمودة العواقب حاضراً ومستقبلاً ، في ظل اختلاف رؤى دول الخليج العربي والولايات المتحدة في كيفية تسوية الصراع في الملف السوري على سبيل المثال ، في الوقت الذي بدأت الإدارة الأمريكية تقلل من اعتمادها على نفط الخليج من خلال تنويع مواردها النفطية وغير النفطية والتوجه نحو بدائل عدة (النفط في القارتين اللاتينية والأفريقية) ،مع تزايد اكتشافاتها النفطية الجديدة المعروفة بالنفط الصخري في داخل الولايات المتحدة ،بالرغم من حجم الصعوبات التي تواجهها في انتاجه وخزنه، وبالمحصلة النهائية ستقل الاعتمادية الدولية الاستراتيجية ولو بشكل محدود وتدريجي على نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية [17]. من هنا بدأت القوى الكبرى الصاعدة مثل روسيا والصين تدرك ضرورة التعاون مع حلفائها الاقليميين في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل التخلص من شروط وآليات إدارة النظام العالمي الجديد بقواعده الأحادية السابقة المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية ، كونها أسهمت بشكل كبير في انتشار فوضى الصراعات مع انحسار خيارات التعاون والتنافسية المستقرة ، بدليل انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي من دون ان تنفع وسائل الولايات المتحدة في محاربته منذ احداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، ومن الضروري إعادة المراجعة في الاستراتيجيات السابقة التي تمحورت في استقطابات محورية معبئة بتحالفات أمنية وسياسية متناقضة وغير مستقرة ؛ وبالمحصلة النهائية لا تحقق التوازن مع مصالح جميع أطراف دول المنطقة بأكملها ، وبدليل التنافسية المحمومة الراهنة بين الدول الكبرى والعظمى في صيرورة أنماط علاقة جديدة تحاول أن تتحكم بمصير البشرية ، لاسيما بعد التطورات الحاصلة في خضم تنافس الشركات العالمية الطبية الدوائية حول طرح لقاح فاعل لجائحة كورونا يمكنه أن يغير خارطة التحكم بجميع الدول في العالم (لقاح فايزر وبايونتك ، لقاح

موديرنا ، لقاح جونسون آند جونسون ، لقاح استرازينيكا ، لقاح سبوتنيك ، ولقاح سينو فارم وما سواها من اللقاحات). من هنا يمكننا القول ، بأن دول العمق الاستراتيجي للعراق في منطقة الشرق الأوسط ستشهد ضعفاً ملحوظاً ؛ بسبب الحروب والصراعات المحتدمة فيه ، ناهيك عن ظاهرة الفساد والخدمات الصحية المتردية التي تقدم حالياً في ذروة جائحة كورونا ، مع تصاعد تداعيات الحروب الأهلية وأزمات اللاجئين هناك ، بمعنى أن الأوبئة العالمية ستؤدي دوراً بعيد الأمد في رسم مستقبل العالم بأكمله . أما انعكاسات ظواهر الإرهاب واللاجئين وندرة الموارد المحدودة فستكون لها وقعاً على تماسك المجتمعات ، لاسيما وأن حركة عموم الناس ستتغير تدريجياً مع تصاعد وتيرة تلك الأزمات والمشكلات بالكامل ، مع الأخذ بالحسبان التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية العميقة التي ستتركها تلك الانعكاسات على بعض أجزاء المنطقة ، وعلى وجه الخصوص سكان دول العمق الاستراتيجي للعراق في منطقة الشرق الأوسط ، مما سيجعلهم محدودي الحركة إلا في الإطار المحلي لدولهم حصراً ، مع القدرة غير الكبيرة على التكيف من تلك الأوضاع المرتبكة وغير المستقرة . أما آليات و وسائل مواجهة تلك التحديات فسيكون من طريق الاعتماد على مخرجات الأبحاث الطبية الجديدة وتكنولوجيا المعلومات وثورة تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد ، والتصنيع الإضافي وتقنية النانو وما سواها من آليات و وسائل من شأنها أن تخفف من وطأة مخرجات تداعيات جائحة كورونا خلال المستقبل القريب. لتبقى الدول النامية أو الدول غير ذات الكفاية على التكيف والاستجابة المرنة منكفأة على ذاتها ومحصورة ضمن حدودها البرية على مسافات طويلة مُمتدّة؛ بسبب تردي أنظمتها الصحية والخدمية وما سواها (القوى الكبرى الصاعدة ما فوق الإقليمية مع اختلاف مؤشرات ونقاط الضعف والقوة فيها جميعاً) فقد تكون الأكثر عرضة للخطر في النظام البيئي الجديد من تداعيات آثار تلك الأوبئة المتكررة. وفي هذه الدول على وجه العموم قد تكون عِرضة للانقسام إلى منظومات ثانوية أصغر حجماً وأكثر تماسكاً وربما أيضاً أكثر استبداداً ، وتصبح فيه الأطراف الفاعلة المحلية مجدداً سيدة مصيرها دون منازع ، في الوقت الذي تصبح فيه الأوبئة العالمية سمة بارزة ومؤثرة في بُنية النظام العالمي الراهن، وبما إن الولايات المتحدة تؤيد فكرة بقاء ذلك النظام العالمي وأسواق العالمية مفتوحة فستحتاج إلى قيادة عملية وعلمية ذات قوة وفاعلية دفاعية جماعية لمواجهة أخطار الأوبئة القادمة حاضراً ومستقبلاً [18]. وبالفعل هذا ما طرحته إدارة الرئيس الأمريكي الحالية (جو بايدن) في ضرورة إعادة تقييم التحالفات القديمة واستعادتها ، لا سيما مع الحلفاء الأوربيين وحلفائها الآخرين في الكثير من دول العالم ومن ضمنها دول العمق الاستراتيجي للعراق على أمل تمكين ديمومة تلك القيادة العالمية بزعامة أمريكية تستند إلى إحياء روح الأمة الأمريكية التي دعا إليها الرئيس بايدن في حملته الانتخابية الأخيرة .

وأخيراً وليس آخراً ، فأن ظاهرتي التمحور والتمركز لسياسات الاستقطاب العابرة للإقليمية وما فوق الإقليمية من طريق الدول الكبرى والعظمى على حدٍ سواء ، ستبقى مؤثرة في قواعد اللعبة القادمة التي

ستتغير حتماً وستميل لصالح من يمتلك قوة التحكم في تخوم العمق الاستراتيجي للعراق المُمتد إلى ما وراء مناطق استراتيجية حيوية أخرى في الشرق الوسط والخليج العربي من جانب ،وصولاً إلى الشرقين الادنى والأقصى قبالة تخوم المصالح الصينية المتقاطعة مع تخوم مصالح كل من اليابان وكوريا الجنوبية وحلفائها التقليديين في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي ستحظى حتماً باهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس جو بادين من جانب آخر، من أجل تقييم إعادة الانتشار الأمريكي الجديدة ولفرض طوق استراتيجي جديد أيضاً يحيط بعموم مناطق نفوذها على أمل استحكام الزعامة الأمريكية على العالم خلال المرحلة القادمة . من هنا يمكنن التحليل في دور القوى الدولية العظمى والكبرى في توظيف هذه السمات لصالح ترتيبات محددة تكمن في الآتي[19]:

1 – انتقال مركز النظام الإقليمي العربي من أجل التعاون المشترك نحو دول الخليج العربي بعد أن كان متمركزاً في مصر وسوريا حصراً.

2 – تراجع نفوذ الدولة القومية الحديثة في عموم دول المنطقة العربية.

3 – صعود دور الحركات والفاعلين من غير الدول (المنظمات غير الحكومية العالمية).

4 – تنامي دور القوى الإقليمية غير العربية الصاعدة والمؤثرة في مجريات الأحداث داخل المنطقة ، بالتنسيق مع القوى العظمى المتنفذة في الشرق الأوسط حصراً.

5 – تراجع أهمية الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بسبب الانشغال في مواجهة تحديات ظاهرة الإرهاب الدولي ،ومحاولات تسوية القضية الأولى وفقاً للرؤية الأمريكية الاستراتيجية الراهنة التي تروم قيادة العالم بأحادية محكمة ونافذة على الجميع.

استنتاجات البحث:

أن تمركز التحديات في محيط عمقه الاستراتيجي بات يؤثر في مجمل الاستراتيجيات الكونية العابرة للإقليمية سيما بعد عام 2003 التي تروم رسم ملامح جديدة لمستقبل المنطقة ، لا سيما بعد التحولات والتغيرات الكبيرة التب بدأت تطال بُنية واستقرار مجتمعاتها منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011. كما إن العراق بات جزءًا من تلك التحديات والتداعيات التي تحصل على المستويين الأمني وإدارة الاستقرار السياسي – المجتمعي في مرحلة ما بعد تلك التحولات ، التي أضيفت إلى محنته عقب احتلاله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 ، وصولاً إلى ضرورة فهم وتحليل مقاربة استراتيجية تستند إلى ضرورة صيرورة مقومات بناء سياسات علاقات بينية تحفظ أمن واستقرار دول عمقه الاستراتيجي، لتبدأ عملية تنفيذها من طريق إجراء تسويات شاملة للصراعات والأزمات على وفق مبدأ

احترام قواعد القانون الدولي من جهة ، ومن ثم المُضي في صناعة سلام مستدام يخدم جميع الأطراف الدولية والإقليمية على حدٍ سواء من جهة أخرى.

أما الآليات المناسبة في مواجهة التحديات غير المنظورة ببعدها السياسي والأمني وما سواه ، فيمكن أن تعتمدها دول العمق الاستراتيجي للعراق جميعاً على أمل توسعة نطاق وآفاق التعاون بشكل أوسع ، فضلاً عن تحليل مضامين الاستراتيجيات المناسبة للبحث في أسباب ونتائج تلك الظواهر المسببة لانعدام الاستقرار وتداعياته على بُنيتي النظامين الدولي والإقليمي الراهنين، كونه يتداخل مع أولويات غير متناظرة في سلم المصالح الاستراتيجية وخيارات السياسات الأمريكية مع حلفائها حيال منافسيها وخصومها التقليديين والجُدُد على حدٍ سواء . لاسيما بعد مجيء إدارة جو بايدن الجديدة التي تروم مواجهة هذا النوع من التحديات الخطيرة المتأتية من الصراعات والأزمات المتوالية المُضرة بمصالح دول العمق الاستراتيجي للعراق وبمصالحها الاستراتيجية في المنطقة حصراً ، أما مستقبل الأولى فسيكمن في ضرورة جعل العراق منطلقا استراتيجيا للحفاظ على أمن المنطقة والشرق الأوسط على وفق متتالية حسابية لا تنفك أن تكون جزءٌ من التخطيط الاستراتيجي الأمريكي حاضراً ومستقبلاً. مع الأخذ بالحسبان التحديات غير المنظورة التي ستطال النظام الإقليمي العربي وعلاقاته البينية المؤثرة في العمق الاستراتيجي للعراق ، كونه ما يزال يواجه تحديات عدة تتعلق بضرورة إعادة ترتيب أوضاعه من جديد في ظل الأزمات الداخلية والخارجية التي تعصف بدوله منذ مدة ، ناهيك عن سعي بعض القوى العظمى والكبرى معاً ، من أجل وضع البديل الإقليمي لما هو سائد من ترتيبات سابقة ، بمعنى الاستعداد لعبور تداعيات مرحلة ما عرف بثورات الربيع العربي في ظل توسيع دوائر الصراع ومجالات التنافس العابرة للإقليمية ، لا سيما بعد الحرب الروسية على اوكرانيا في نيسان عام 2022 واحتدام التنافس الروسي – الأمريكي في مناطق نفوذهما الاستراتيجية الممتدة ما فوق الاقليمية ، طالما أن الجميع بدأ يدرك جلياً بضرورة البحث عن مكانٍ له على خارطة النفوذ والمصالح العابرة للإقليمية كما شهدناه في تدخل الكثير من القوى الكبرى والإقليمية في مشهد الصراع والتنافس الحاصل في دول الجوار الإقليمي للعراق سابقا ولاحقا ،وصولاً إلى فهم وادراك حقيقي لحجم التغيرات ما فوق الإقليمية الحاصلة في عموم المنطقة من دون الانتظار في أن يكون العراق ضمن حلقة المُتأثر وليس المؤثِر بما يجري من حوله ضمن محيطه الجغرافي المعروف، بمعنى أن رغبة القوى ما فوق الإقليمية ماضية في جعل العراق مجرد ساحة للمواجهة تارة ، ومكان للمواجهة غير المباشرة ضمن حدود الصراع والتنافس الذي يجري بالوكالة تارة أخرى.

الهوامش :

([1]) بهروز ثابت و سيروس روحاني ، رياح التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، دار الساقي للطباعة والنشر ، بيروت ، 2018 ، ص ص 3 – 4.

([2]) بومبيو: سنتخلى عن المعايير القديمة بخطة سلام الشرق الأوسط ، أخبار سكاي نيوز ، الإمارات العربية المتحدة ، 28 / 3 / 2019.

([3]) صفقة القرن والعبور إلى المجهول ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة / 24 ، العدد / 91 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمّان ، ربيع 2020، ص ص 8 – 9. وبقدر تعلق الأمر بوضع منطقة الأغوار الفلسطينية ومحاولات إسرائيل لضمها إليها، لتكون في مواجهة الصراع الحاصل فيما بينهما وبهدف جعلها ضمن الحدود الشرقية لإسرائيل على امتداد نهر الأردن، فضلاً عن جعلها منطقة مستعمرات إسرائيلية لتكون في مناطق الأغوار حصراً وما سواها ، للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر: السير ضد التيار : إشكاليات التخطيط الحيزي وتحدياته في منطقة الأغوار الفلسطينية نموذجاً ، دراسة صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 21 / 8 / 2020 ، متاح على الرابط:

https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650469

([4]) د . محمد طالب حميد ، العلاقات الإيرانية الأمريكية : توافق أم تقاطع ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016 ، ص 5 .

([5]) نقلاً عن : جوزيف ناي ، هل أنتهى القرن الأمريكي ، ترجمة : محمد إبراهيم عبد الله ، منشورات شركة العبيكان للتعليم ، الرياض ، السعودية ، 2015 ، ص ص 15 – 17.

([6]) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص 17.

([7]) د . عبد المنعم المشاط (وآخرون) ، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2008 ، ص 101.

([8]) د . عبد العظيم محمود حنفي ، الشرق الأوسط : صراعات ومصالح المتغير الأمريكي والعلاقات التركية الإيرانية ، دار الكتب للنشر ، 2012 ، بيروت ، ص ص 59 – 60.

([9]) خالد هنية ، الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط في ظل القوى الصاعدة ، إسطنبول ، تركيا ، 2 / 11 / 2019 ، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/.

([10]) د . أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران ، عمّان ، 2010 ، ص 170 .

([11]) أحمد جلال محمود عبدة ، صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002 – 2010) ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015 ، ص 17 .

([12]) فراس محمد أحمد الجحيشي ، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة ، الأكاديميون للنشر والبحث ، عمّان ، 2015 ، ص 77 .

([13]) فراس محمد أحمد ، المصدر نفسه ، ص ص 77 – 78.

([14]) وزير الخارجية الصيني ، آمال عالمية على قمة العشرين بقيادة السعودية ، جريدة الشرق الأوسط السعودية ، 19 / 11 / 2020 ، متاح على الرابط:

.http://www.chinaarabcf.org/ara/zyhd/t1833825.htm

([15])Ian Davis, Dan Smith and Pieter D. Wezeman, Armed conflicts and instability in the Middle East and North Africa , Stockholm International peace research institute 2017 , P . 1 .

([16]) للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يُنظر: 140 عضواً في الكونغرس الأمريكي يحثون بايدن على تحقيق صفقة شاملة مع إيران ، أخبار العالم ، 9 / 3 / 2021 ، متاح على الرابط:

. https://arabic.rt.com/world/1209893-140-

([17]) محمود مصطفى ، مستقبل القوى الكبرى في المنطقة دراسة تحليلية حول التنبؤ بمستقبل الشرق الأوسط ، تموز 2016 ، ص 1 ، متاح على الرابط :

. https://www.sasapost.com/opinion/the-future-of-the-major-powers-in-the-region

([18]) مايكل نايتس ، مستقبل الشرق الأوسط في ظل الأوبئة الدائمة ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، 26 / 2 / 2020 ، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mstqbl-alshrq-alawst-fy-zl-alawbyt-aldaymt.

([19]) فاروق طيفور ، العلاقات الدولية بين تعزيز الاستقلال وإشكاليات المحاور ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمّان ، السنة / 22 ، العدد / 84 ، صيف 2018 ، ص ص 28 – 29.